

قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧

بتعديل بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية

الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب ووافق مجلس الشورى على القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تستبدل عبارة "قانون القضاء العسكرى" بعبارة "قانون الأحكام العسكرية" أينما وردت فى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو فى أى قانون آخر .

(المادة الثانية)

يستبدل بالباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول من قانون القضاء العسكرى المشار إليه ، الباب التالى :

الباب الاول

القضاء العسكرى

مادة ١ - " القضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة ، تتكون من محاكم ونيابات عسكرية وفروع قضاء أخرى طبقاً لقوانين وأنظمة القوات المسلحة .

ويختص القضاء العسكرى دون غيره بنظر الجرائم الداخلة فى اختصاصه وفقاً لأحكام هذا القانون وغيرها من الجرائم التى يختص بها وفقاً لأى قانون آخر .
وتقوم على شأن القضاء العسكرى هيئة تتبع وزارة الدفاع " .

مادة ٢ - " يتكون القضاء العسكرى من رئيس وعدد كاف من الأعضاء يتوافر فيهم ، فضلاً عن الشروط الواردة بقانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ، الشروط الواردة فى المادة ٣٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

ويكون شأن شاغلي وظائف القضاء العسكري شأن أقرانهم في القضاء والنيابة العامة على النحو المبين بالجدول المرفق ، في مجال تطبيق هذا القانون .

مادة ٣ - " القضاء العسكريون مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وضباط القضاء العسكري ، عدا عضو النيابة العسكرية برتبة ملازم أول ، غير قابلين للعزل إلا من خلال الطريق التأديبي طبقاً للقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ويقومون بذات الواجبات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية بالنسبة إلى القضاة وأعضاء النيابة العامة .

وفي غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على ضابط القضاء العسكري وحينه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من لجنة هيئة القضاء العسكري .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصوص المواد ٢٥ ، ٤٣ ، ٩٨ ، بند (١) ، ١١١ من قانون القضاء العسكري المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة ٢٥ - " يتولى النيابة العسكرية " مدع عام " لا تقل رتبته عن عميد ، يعاونه عدد كاف من الأعضاء لا تقل رتبهم عن ملازم أول ، يتوافر فيهم الشروط الواردة في المادتين ٣٨ و ١١٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فضلاً عن الشروط الواردة بقانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٤٣ - " المحاكم العسكرية هي :

١ - المحكمة العليا للطعون العسكرية .

٢ - المحكمة العسكرية العليا .

٣ - المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا .

٤ - المحكمة العسكرية المركزية .

وتختص كل منها دون غيرها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها طبقاً للقانون .

مادة ٩٨ بند (١) - " الأحكام الصادرة بالإعدام في الجرائم العسكرية " .
مادة ١١١ - " يختص مكتب الطعون العسكرية بالنظر في التماسات إعادة النظر في أحكام المحكمة العسكرية العليا والمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا والمحكمة العسكرية المركزية الصادرة ضد العسكريين في الجرائم العسكرية الواردة بهذا القانون وعلى الوجه المبين فيه " .

(المادة الرابعة)

تضاف مادة جديدة برقم ٤٣ مكرراً إلى قانون القضاء العسكري ، نصها الآتي :
مادة ٤٣ مكرراً - المحكمة العليا للطعون العسكرية مقرها القاهرة .
وتؤلف من رئيس هيئة القضاء العسكري وعدد كاف من نوابه ومن القضاة العسكريين برتبة عقيد على الأقل ، وتتكون من عدة دوائر يرأسها رئيس المحكمة أو أحد نوابه برتبة عميد على الأقل .
وتصدر الأحكام من خمسة قضاة عسكريين .
وتختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر الطعون المقدمة من النيابة العسكرية أو من المحكوم عليه في الأحكام النهائية التي تصدرها كافة المحاكم العسكرية في جرائم القانون العام على العسكريين أو المدنيين وتسرى على هذه الطعون القواعد والإجراءات الخاصة بالطعن بالنقض في المواد الجنائية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وتكون أحكامها باتة دون حاجة لأي إجراء .
كما تختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر طلبات إعادة النظر التي تقدم في أحكام المحاكم العسكرية الصادرة في جرائم القانون العام وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات الخاصة بطلب إعادة النظر المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

ومتى صار الحكم بالإعدام باتاً وجب رفع أوراق الدعوى فوراً إلى رئيس الجمهورية ،
وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة .
ولرئيس الجمهورية أو من يفوضه تخفيف الأحكام الباتة بعقوبة مقيدة للحرية أو وقف
تنفيذها نهائياً أو لفترة محددة " .

(المادة الخامسة)

يستمر مكتب الطعون العسكرية في مباشرة اختصاصاته بالنسبة لكافة التماسات
إعادة النظر التي قدمت إليه قبل العمل بهذا القانون .

(المادة السادسة)

تلغى المواد ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ من قانون القضاء العسكري المشار إليه كما يلغى كل
نص يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة السابعة)

يصدر وزير الدفاع القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الآخر سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٢٣ أبريل سنة ٢٠٠٧ م) .

حسنى مبارك

جدول وظائف هيئة القضاء العسكري

المعادلة لوظائف السلطة القضائية

المرفق بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧

بتعديل بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية

وظائف السلطة القضائية	وظائف هيئة القضاء العسكري
رئيس محكمة النقض	رئيس هيئة القضاء العسكري . (رئيس المحكمة العليا للطعون العسكرية)
نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف	نواب ومساعدو رئيس هيئة القضاء العسكري (نواب رئيس المحكمة العليا للطعون العسكرية) مدير المحاكم العسكرية والمدعى العام العسكري رؤساء الأفرع القضائية بأجهزة القيادة العامة وقيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة . رؤساء المحاكم العسكرية العليا .
المحامي العام الأول	نائب المدعى العام العسكري .
القضاة بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف المعاونون العامون	أعضاء المحكمة العليا للطعون العسكرية . مساعدو المدعى العام العسكري . أعضاء المحاكم العسكرية العليا .
الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء نيابة	رؤساء المحاكم العسكرية المركزية لها سلطة العليا . رؤساء الأفرع القضائية بالجيش والمناطق العسكرية وما يعادلها . رؤساء النيابة العسكرية الكلية .
قضاة ووكلاء نيابة فئة ممتازة	رؤساء المحاكم العسكرية المركزية . رؤساء النيابة العسكرية الجزئية . رؤساء الأقسام القضائية بأجهزة القوات المسلحة .
وكلاء نيابة	أعضاء النيابة العسكرية .
مساعد نيابة	أعضاء النيابة العسكرية برتبة نقيب .
معاون نيابة	أعضاء النيابة العسكرية برتبة ملازم أول